فان الموضوع والحد والغاية المذكورة فيها مما يتوسل به الي
الشروع في العلم ويدفع استحالة طلب المجهول المطلق وطلب
العبث وعدم الامتياز بين المسايل وبالجملة ان الموقوف عليه
التام للشروع بمعني ما لا يمكن الشروع بدونه انما هو التصديق
بفايدة ما والتصور بوجه ما وهما قد يتحققان في ضمن الفايدة
المعتدة بها المذكورة هاهنا في المقدمة بحيث تفيد الكمال
الاحتياز التام وهي الرسم التام وبيان الموضوع ببيان
الغاية المذكورة فيها وكلما هو فرد للموقوف عليه التام
بالمعني المذكور فهو الموقوف عليه بمعني المصحح لدخول
الفا كما تري في تعدد العلل المستقلة للمعلول الشخصي
مثلا كالدعائم للسقف فان الموقوف عليه التام طبيعتها
وخصوصيات تحققها مصححات لدخول الفا يمكن حصول
السقف بدون كل واحد منها علي الانفراد وهذا توجيه لكون
الامور المذكورة مقدمة للعلم واما كونها مقدمة للكتاب
بمعني ما يذكر قبل المقاصد لارتباطها به ونفعه فيها فقط
ويحتمل ما يحتمل الكتاب من المعاني الثلاثة الفاظ الدال علي
المعاني والمعاني المعتبرة بالالفاظ ومجموعهما واحتمال
النقوش ساقط عن البين لعدم قصد التدوين بها ..
به والذكر والنفع ويتحقق بالذات او بالعرض في المعاني
والالفاظ والمجموع كما لا يخفي علي من له ادني تامل والمراد
هاهنا المعني الاعم فيصح التعريف علي كل واحد من
الشقوق فيه اشارة الي الترادف كما في الحاشية
او الي ان المنقسم الي التصور والتصديق
هو العلم الحصولي بنا علي تعريف التصور بالحصول وايضا
اشارة بعيدة الي تخصيص المنقسم بالحادث فان الحاصل

قد

قد يستعمل في عرفهم مرادف الكاين بمعني الموجود بعد العدم
هو الحاضر عند المدرك هذا التعريف يشمل الجميع اتحاد العلوم
من الحضوري والحصولي وعلم الواجب والممكن وعلم
الشي بالكنه وغيره وله بد من التخصيص بالحصولي والحادث
نظرا الي تقسيمه الي البديهي والنظري ولا يفوت الحصر منه
الظاهر من التقسيم وما قيل ان العلوم الحصولي الحادث
منقسم فيهما فيثبت حكم الانحصار في مطلق العلم منه
ففيه علي ما اقول ان وجود قسم من اقسام مطلق العلم
اعني الحضوري والتقديم ينافي الانحصار المقصود من
التقسيم الضابط والسر فيه مطلق الطبيعة محل للمتنافيين
ولكن لا اتنافي تلك المرتبة لوجود الجهات المتكثرة فمطلق
العلم منحصر بالنظر الي الحضوري والتقديم والمقصود منه
من الحصر ان لا يوجد قسم اخر من المنقسم اصلا ثم قال
ذلك القايل في موضع اخر ان المنقسم هو الطبيعة المطلقة
دون مطلق الطبيعة فهو انه مناف لقوله في هذا المقام يرد
ان المنقسم بالحقيقة هي الطبيعة من حيث
هي هي ويعبر عنها بمطلق الشي لا الشي المطلق اعني
الطبيعة من حيث العموم اذ التقسيم عبارة عن ضم
قيود متخالفة الي امر واحد لتحصيل امور متباينة والامر
الواحد هو المقسم وهو لا يكون اعني وقت الانضمام
طبيعة عامة فان الانضمام والتقييد ينافي العموم
بل الانضمام الي الطبيعة من حيث هي هي الباقية مع الانضمام
وهذا ظاهر لمن له حدس صايب الا تري انا اذا قسمنا الحيوان
الي الانسان والفرس فانما نقسمه وانما نقسم ما يفهم من لفظه
ولا نعتبر معه امر اخر ولا يفهم منه الا الطبيعة من حيث هي هي

Copyright © King Saud University